التنمية الاقتصادية وآثارها الاجتماعية في العراق للفترة (1963–1968)

م.م. اياد جاسم محمد
تربية الكرخ الاولى- وزارة التربية
قسم الاشراف التربوي

الكلمات المفتاحية: التنمية، الاقتصاد، العراق.

الملخص:

لاشك في أن السياسات الاقتصادية الناجحة في تحقيق معدلات نمو عالية وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية هي التي تتعامل بوعي وإدراك سليم مع القوانين الاقتصادية الموضوعية وحركتها وفعلها عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتأخذ بنظر الاعتبار إمكانيات التنمية والنمو الاقتصادي وحاجات المجتمع من جهة أخرى. إذ أن أي خلل في فهم تلك القوانين الاقتصادية أو تجاهل فعلها وتجاهل مقومات وحاجات البلاد يقودان إلى الإخلال بمجمل العملية الاقتصادية (الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك) ويقودان بدورهما إلى بروز ظواهر سلبية في سلسلة متتابعة من المؤشرات الاقتصادية التي تدفع عند استمرارها وعدم معالجتها إلى نشوء أزمة اقتصادية واجتماعية ومن ثم سياسية في البلاد.

المقدمة:

لقد شهد العراق تطورات كثيرة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد ثورة 14تموز 1958م، التي أطاحت بنظام الحكم الملكي، أعلن الحكم الجمهوري انسحاب العراق من حلف بغداد والخروج من كتلة الإسترليني النقدية، وقامت بتشريع قوانين مهمة ووضعتها موضع التنفيذ، كقانون الإصلاح الزراعي، وقانون ضريبة الدخل وقانون التخطيط، وقانون رقم 80 الذي يعمل على تحديد العلاقة مع الشركات النفطية الاحتكارية وقانون الجمعيات، وقانون تأسيس الوزارات العراقية.

شهدت الفترة 1963 - 1968 تغيرات مهمة في المجالات كافة وهو انعكاس للواقع السياسي آنذاك، وأهمها ما يتعلق بجملة الإجراءات الاقتصادية، وذلك لامتلاك العراق الكثير من الموارد الاقتصادية الطبيعية ومن أهم تلك الموارد النفط الذي تم استغلاله والعمل على إصدار قانون التأميم على الشركات للحفاظ على الثروة الوطنية والعمل على زيادة مصادر الدخل القومي وفق خطط تنموية مدروسة والعمل على إنماء المشاريع التنموية في العراق.

التنمية الاقتصادية وآثارها الاجتماعية في العراق للفترة (1963-1968)

اولاً: التنمية الاقتصادية وانعكاسها على الحياة:

كانت الأمور الأساسية التي واجهت الحكم بعد الرابع عشر من تموز مسألة خطط عملية مدروسة للنهوض بالواقع الاقتصادي والصناعي في العراق وتطويره في المجالات كافة الزراعية والتجارية والصناعية، من أجل تحسين الاقتصاد الوطني، واستخدام الأموال التي تتوفر للدولة من الدخل القومي وعائدات النفط وغيرها استخداماً سليماً يساعد في الإسراع بتقدم البلاد اقتصادياً واجتماعياً[1].

لقد كان العراق يعتمد على الاقتصاد الزراعي سابقاً حتى بدأ التوسع في تطور الصناعات والنشاطات غير الزراعية منذ عام ١٩٥٠، أخذت الحكومات المتعاقبة تهتم بالنمو الصناعي عن طريق وضع خطط مدروسة وطويلة الأجل وعادلة ورصد المباغ اللازمة من أجل تحقيق أهدافها، وقد مكن الدخل الناتج عن الزيادة في الإنتاج النفطي الحكومة العراقية في تخصيص نسبة من ميزانيتها الوطنية لصالح التنمية الصناعية ومحاولة تحديث منظومة التنمية الزراعية [2].

كما أن العراق يمتلك الكثير من الموارد الطبيعية، كالحديد، والكروم والنحاس والرصاص والفوسفات والكبريت، ومن أهم تلك الموارد الطبيعية النفط الذي تم استغلاله في الشمال والجنوب[3]. كذلك يشكل نهري دجلة والفرات أهمية بالغة في مصادر الدخل القومي العراقي وفي تنميته، إذ أنهما مصادر المياه الرئيسية التي تعتمد عليها الزراعة بالإضافة إلى ذلك فانهما مصدر مهم في توليد الطاقة الكهربائية[4].

أن استمرار تعثر والانخفاض في إسهام القطاع الزراعي وعدم النهوض به قد اثر على نسبة نمو الدخل القومي أخذ يتدنى إذ بلغ (٢٧,٨%) عام ١٩٦٢، ثم أخذ بالانخفاض تدريجياً حتى أصبح (٢٤,١٪) عام ١٩٦٤، ثم وصلت النسبة إلى (٢٣,٥%) عام ١٩٦٦[5]، لكن هذا الانخفاض في النسب أدى إلى فشل جهود التنمية الزراعية، وظهور مسألة الاعتماد على

إيرادات النفط في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الأمر الذي زاد من ضعف بوادر وتطور القطاعات الإنتاجية الأخرى، الزراعية والصناعية [6].

سعى قادة النظام الجمهوري القائم آنذاك القيام باجراء اصلاحات وتغيرات متعددة لإعادة توجيه وبناء العراق اقتصادياً، إذ باشروا بحركة الإصلاح الزراعي، ورفع المستوى الاقتصادي للفلاح والعمل على تأميم الصناعات النفطية، والعمل على استبدال هيئة التنمية بالخطة الاقتصادية المؤقتة، التي كانت تهدف إلى زيادة التخصصات لقطاعات الصناعة والإسكان[7].

كان الواقع الاجتماعي، يعاني من عدم النهوض في مجال الصناعة التي تعد وسيلة مهمة ، لتقليص الفوارق الطبقية في الداخل والناتجة عن طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط، وكان سن قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، إنجازاً مهماً في القطاع النفطي، الذي تخلص من هيمنة الشركات الأجنبية ونفوذها[8].

من هنا جاءت أهمية التخطيط الاقتصادي لإنماء مشاريع التنمية في العراق، لأن التخطيط الاقتصادي، عامل مهم من عوامل إنجاح التنمية[9].

لاشك أن إتباع طريقة التخطيط الاقتصادي الناجح عامل مهم في النهوض بواقع الاقتصاد والمجتمع في العراق، حيث أن العامل الاقتصادي مرتبط بالعامل الاجتماعي للفرد العراقي، وكذلك علاج للمشكلات المستعصية التي تعرقل التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد العراقي[10].

لقد ظهرت فكرة تدخل الحكومة في العملية الاستثمارية، واستعمال الميزانية وسيلة للتنمية الاقتصادية، وأخذت الحكومة على عاتقها تنظيم الميزانية الاقتصادية في البلد، وذلك بتخصيص حصة من إيرادات النفط لتمويل المشاريع العامة[11].

وبما أن نظام وضع الميزانية كان بدائياً لتنظيم الاستثمارات فقد استعيض عنه بنظام آخر وهو وضع تخطيط اقتصادي يرسم الطريق للتنمية الصحيحة ويحدد أهدافها، لذا جرى العمل على وضع خطط اقتصادية صحيحة كانت في البداية خطط مؤقتة ثم تطورت إلى خطط تفصيلية[12].

وأن الهدف من التخطيط الاقتصادي الذي يراد تحقيقه بالنسبة للعمل والإنتاج هو إعادة توزيع الثروة وتوسيع قاعدتها ووضع خطط شاملة للإنتاج وعلى هذا الأساس فان

الخطط الاقتصادية الخمسية للسنوات (١٩٦٠-١٩٦٥، ١٩٦٥ - ١٩٦٩)[13]. كانت نتيجة لذلك الاهتمام:-

فقد شرع قانون الخطة الاقتصادية رقم ٧ في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٦١ للسنوات الخمس (١٩٦١-١٩٦٥)[14]. وكانت الأموال التي خصصت لهذه الخطة قد بلغت (٥٦٦,٣) مليون دينار، أي بمعدل (١١٣) مليون دينار سنوياً، وكان هدف الخطة زيادة الدخل الوطني بنسبة 10% سنوياً، وكان المصدر الأساسي الذي اعتمدته الخطة لتمويل مشاريعها هو حصة العراق من العوائد النفطية التي كانت تؤلف ٥٥,٨% من عوائد الاستثمار[15].

وتم توزيع النسب على القطاعات، إذ خصص لقطاع الصناعة ٣٠%، والزراعة 20.3، والنقل والمواصلات 24.5، والمباني والإسكان ٢٥,٢%، وقد أخذ على الخطة أنها دون إمكانيات الاقتصاد العراقي وطموح الشعب واعتبر تخصيص ٥٣% فقط من مجموع الاستثمارات للقطاعات الإنتاجية ضئيلاً بالنسبة إلى حاجة الاقتصاد العراقي[16].

لقد نتج عن ذلك إرباك كبير في عملية تنفيذ الخطة وتعثرها، لظهور عجز كبير في الميزانية التي وضعت لها، حيث كانت المبالغ التي خصصت أكثر من الإيرادات المتوقعة، وعند التنفيذ لم تستطع الجهات المسؤولة إنفاق المبالغ المخصصة لها، كما أنها أهملت القطاع الخاص وإمكانية قيام مشاريع مختلطة[17].

كما أن الملاحظ في هذه الخطة، أن الدولة أعطت اهتماماً كبيراً للقطاع الصناعي، دون القطاع الزراعي، إذ اعتبر القطاع الصناعي الركيزة الأساسية في النهوض باقتصاد العراق بسرعة لتعويض سنوات التخلف والفقر، وقد حددت أهداف الخطة بما يلي:

1- زيادة تشغيل الأيدي العاملة، أي إيجاد فرص عمل من خلال توفير ٣٠ ألف فرصة عمل للعامل والمهندس والمراقب، الأمر الذي أدى إلى حلحلة الأوضاع الاجتماعية من خلال فرص العمل.
2- العمل على زيادة الدخل القومي سنوياً بمعدل 10%.

العمل على توفير ٤٣ مليون دينار، من أجل التعويض عن الاستيراد في المجال الصناعي وهو مبلغ كبير آنذاك[18]. لقد وزعت مشاريع الخطة على أربعة قطاعات هي:

- القطاع الصناعي: لقد أعطت الحكومة اهتماماً كبيراً للقطاع الصناعي دون القطاعات الأخرى، إذ خصصت لها نسبة ٣٠% من إجمالي مخصصات الخطة، والمتضمنة (٥٥) مشروعاً صناعياً، منها مشاريع الأسمدة الكمياوية ومعامل الورق، والمواد الطبية [19].

- قطاع المباني والإسكان : لقد كان الاهتمام في هذا القطاع من خلال بناء المؤسسات الصحية والاجتماعية والثقافية، وبتخصيص ٢٥% من إجمالي الخطة الخمسية.

- قطاع النقل والمواصلات تضمن إنشاء ٤٧ مشروعاً، وبكلفة ١٣٦,٥ مليون دينار أي بنسبة ١٤,٥ ، ومن هذه المشاريع إنشاء الجسور البرية والتي تفصل بين الأنهر التي تصل منطقة بأخرى، كذلك إنشاء الطرق بين المدن الرئيسية.

- القطاع الزراعي: لم تهدف الدولة آنذاك الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي، إذ كانت نسبة التخصيصات من الخطة (29.3%) لإنشاء سد دوكان وسد دربندخان [20].

بعد انخفاض المستوى الزراعي، واستثمار النفط الذي كان مصدراً مهماً في تمويل مشاريع الخطة الاقتصادية الخمسية، وكذلك القروض الأجنبية التي حصل عليها العراق حسب الاتفاقيات الاقتصادية والمساعدات الفنية من الدول الأجنبية [21].

لم يتمكن العراق من التحكم بإنتاج النفط ولا بعوائده، التي كان مسيطراً عليه من قبل شركات النفط الأجنبية آنذاك، والتي كانت توجه لخدمة مصالحها، وليس لهدف الاقتصاد العراقي، فقد حققت الشركات الأجنبية أرباحاً وامتيازات من النفط العراقي، وأخذت تتحكم بزيادة وتخفيض عائدات النفط الأمر الذي أدى إلى إرباك عملية التخطيط الاقتصادي[22].

ومن الملاحظ على الخطة، لم تحدد نسبة الزيادة المتوقعة في كل قطاع على انفراد، والأثر المباشر وغير المباشر لكل قطاع، ولم تشمل الخطة على أي تخطيط تربوي أو اجتماعي ولم تدرس القوى العاملة، والتغيرات التي ستطرأ عليها، إذ أنها كانت دون إمكانيات الاقتصاد العراقي وطموح الشعب[23].

فقد صدر في الأول من تموز لسنة ١٩٦٥، قانون الخطة الخمسية لسنوات ١٩٩٩-١٩٦٥ المرقم (٨٧) لسنة ١٩٦٥[24]، بلغ مجموع التخصصات المالية للخطة قرابة (١١٨) مليون دينار، أي بزيادة (١٠٢) مليون دينار عن الخطة الاقتصادية التفصيلية السابقة، خصص منها (٦٤١) مليون دينار للقطاعات الإنتاجية والباقي لتغطية الالتزامات الدولية[25].

وقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى في الأهمية من هذه الخطة، إذ بلغ (29.2%) من مجموع التخصصات الاستثمارية، واحتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بنسبة (27.1%) والمباني والإسكان بلغت (٥٦,٥%) وكذلك زيادة الدخل القومي بمعدل 8% سنوياً [26].

أكد رئيس الجمهورية عبد السلام عارف أن الخطة الخمسية الثانية تنبع من احتياجات الجماهير ومتطلباتهم، وعند وضع الخطة الجديدة يجب الاستفادة من أخطاء التجربة

السابقة والاعتماد على الإمكانيات الجديدة، والاهتمام بالقطاعات الخدمية والتعليم والإسكان، وكذلك عدالة توزيع الدخل لسد الفجوات بين فئات الشعب. والقضاء على ملامح طبقة محدودي الدخل في العراق[27].

يتضح مما تقدم ان الخطة الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩ أنها أكثر وضوحاً الخطط التي وضعت في السابق من حيث الأهداف والتخطيط لخطة اجتماعية واقتصادية واضحة، وقد رسمت للخطة ايضا أهدافاً وتفضيلاً من بين جميع إضافية أخرى كمحاولة تنسيق المشروعات الإنتاجية مع التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، والسعي لتحقيق العمالة الكاملة، والتخلص من البطالة، والتوسع في الخدمات الاجتماعية، وإجراء تعديلات في توزيع الدخول لأصحاب ذوي الدخل المحدود[28].

لقد اتسمت الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩، بمواصفات لم تتوفر في الخطط والميزانيات العمرانية السابقة، إذ استندت إلى ابتكار وسائل علمية حديثة في مجال التخطيط، التي ترجمت أهدافها إلى مشروعات واقعية على الأرض كما اهتمت بالاقتصاد القومي اظراً لأهمية الكبيرة من خلال التخطيط الشامل والعلمي الدقيق، وتنظم الاستثمارات على مختلف القطاعات الإنتاجية، وتحقيق ذلك من خلال عمل فني ورصد مبالغ مهمة وموارد محلية للنهوض بواقع الدخل القومي والتنمية في العراق[29].

لقد كان للخطة أهداف اقتصادية واجتماعية منها:

أ- السعي لزيادة النمو الاقتصادي بمعدل لا يقل عن ٨% لرفع المستوى المعاشي والعلمي للسكان.

ب- العمل على الموازنة بين نسبة الإنفاق والإنتاج من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي[30].

ج - الاعتماد على واردات القطاعات الإنتاجية الأخرى وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للتنمية والدخل القومي، وذلك عن طريق تنمية القطاع الزراعي ليصبح رديفاً للنفط في الدخل القومي، إضافة إلى تنمية القطاع الصناعي.

د- العمل على تحقيق تكامل اقتصادي بين العراق والدول المجاورة، والأقطار العربية من خلال الوحدة الاقتصادية.

و - العمل على التخلص من البطالة المقنعة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي عن طريق توفير (261.483) فرصة عمل وتوزيعها على القطاعات لتشمل أكبر عدد من العاطلين عن العمل لخدمة الفئات الاجتماعية المحرومة والفقيرة.

هـ - توسيع قطاع الخدمات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة والعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية للفرد والعمل على زيادة دخله ورفاهيته[31].

وقد بذلت جهود حثيثة لإنجاح الخطة إلا أنها أخفقت في بلوغ أهدافها لعدم وجود التنسيق بين المجلس التخطيط الاقتصادي، ومجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية، الذي أنشأ عام ١٩٦٤ ، وفضلاً عن ذلك فأن الخطة لم تهتم بالجانب المالي للتخطيط الشامل[32].

أن مجلس التخطيط الاقتصادي لم يمارس صلاحياته الممنوحة له قانوناً من خلال الإسهام في سن القوانين وإبداء الرأي وفي أمور السياسة المالية والنقدية، ووضع الميزانية العامة للدولة، وقد تمثل الفشل بعدم إمكانية إنجاز المشاريع المخطط لها في الوقت المحدد[33].

لقد ساعدت الخطة الخمسية على خفض اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط من (22.8%) للناتج الوطني الإجمالي في عام ١٩٦٤ إلى (20.4%) عام ١٩٦٨ ، إلا أن النفط ظل يمثل نسبة 85% من القيمة الكلية للصادرات العراقية وشهدت تلك الفترة دخول بعض التقنيات الحديثة في الصناعات وتوليد الطاقة الكهربائية، والنقل والمواصلات، وارتفع متوسط دخل الفرد بنسبة ١٢% في غضون السنوات الخمس على الرغم من زيادة نسبة السكان[34].

ولا بجانب الخطة اذا قلنا أن الخطة لا تخلو من السلبيات التي أسهمت في انخفاض نسبة تنفيذ المشاريع ومنها:

١- التخلف في رسم سياسة القطاعات الإنتاجية من خلال عدم اكتساب الخطط محتوى علمياً، ولاسيما فيما يتعلق بالقطاع الخاص.

٢- التغير المتكرر في آليات التخطيط واستراتيجياته، والتردد والبطء في الاستثمار.

٣- التغيرات المتكررة في السياسات العامة.

4- نقص في المعلومات الإحصائية اللازمة لوضع الخطط من أجل الإعداد للدراسات المستقبلية.

٥- تكرار الانقطاعات في مسيرة العمل، وضعف التنفيذ، وعدم التنسيق بين الهيئات التنفيذية[35].

ان كل ما تحقق من خلال الخطط التنموية للسنوات ٦١/٦٥، ٦٥-١٩٦٩، لا يرتقي لمستوى الطموح، إذ حصلت هفوات في تنفيذ الخطط، كما أن للوضع السياسي أثراً هاماً في عرقلة سير عملية التخطيط والإعمار، وأن ما وقع من أحداث سياسية خلال تلك الفترة في العراق، أسهم في تغير المشاريع الاقتصادية، وأخذت تنحدر وفقاً للاتجاه السياسي، لذا نرى أن كل حكومة تستلم السلطة تقوم بتغيير الخطط التي جاءت بها الحكومة السابقة، وكان الأحرى بها أن تكون مكملة لحلقة الوصل وتطويرها أسوة بالبلدان الأخرى التي تسير وفق استراتيجية اقتصادية ثابتة لا تتغير بتغير الموقف السياسي، وهكذا استمر الوضع بين م وجزر الساسة وتحكمها بالأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي بضلاله على الوضع الاجتماعي المتخلف والضعيف أصلاً، وأدى إلى سوء الخدمات وانتشار مد البطالة بشكل كبير بين فئات المجتمع العراقي.

البعد الاقتصادي للمشكلة الاجتماعية:

أن المشكلة الاقتصادية بعنصريها، الحاجات الإنسانية غير المحدودة وندرة الموارد التي تستخدم في إشباعها، وترتبط بعلاقات مباشرة مع الوجود الإنساني، وما يحيط به من بيئة تمده بالموارد والإمكانيات الطبيعية تجعل المجتمع بحاجة مستمرة الى المزيد من تأمين حاجته الانسانية والاجتماعية ولا يمكن القول أن مجرد تحرير أنفسنا من أي تعقيدات تتعلق بطبيعة المجتمع وما يربط أفراد من علاقات ومصالح متبادلة فقط لان المشكلة الاقتصادية كما لو كانت مشكلة رجل واحد يعيش في عزلة عن غيره من الناس ولو نظرنا في إطار المجتمع الذي يرتبط كل حل اقتصادي من جانب أحد الأفراد برفاهية وسعادة غيره من الأفراد الذين يشاركونه المجتمع الذي ينتمي إليه[36].

وانخفاض إنتاجية العمل ترجع إلى سوء التغذية، وانخفاض المستويات الصحية وانتشار الأمية ونقص التدريب الأمر الذي اثر كثيرا في بنية المجتمع الى حدما[37].

لقد حدثت بعض التعديلات في العهد الجمهوري على نسب الضرائب، فقد شرع قانون ضريبة الدخل رقم (95) لسنة 1959، ليكون أكثر فعالية لتحقيق غرضه، وقد جرى تعديل ضريبي على القانون لتحقيق الهدف المالي وكان أهمها تعديل قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، وبموجبه زيدت أسعار الضريبة للشرائح العليا[38].

حتى بلغت 90% لمن زاد دخله (٢٠٠٠٠) ألف دينار بعد أن كان ٦٠%، وفرضت أول مرة الضريبة على مبالغ التعويض عن الأراضي المستولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي، وفي

عام ١٩٦٨ حصلت تعديلات مهمة بإخضاع مخصصات غلاء المعيشة للضريبة بصفتها مصدراً من مصادر الدخل[39].

وعلى الرغم من كل الإجراءات الضريبية نلاحظ عدم الاكتراث بأهمية الضريبة كونها ظلت حبرا على ورق ولم يجن الاخرين منها أية فائدة خاصة بعد تشريع قوانين التأميم، واتساع قاعدة القطاع العام لسنة ١٩٦٤ ، كما أن ضريبة الدخل وان حققت بعض الايجابيات الا أنها لم تحقق الهدف المالي المنشود في ذلك الوقت[40].

لقد كان لضريبة الدخل دوراً اجتماعياً أفضل من سابقتها اذ قام المشرعون ببعض التعديلات على قانون 95 لسنة ١٩٥٩ لتحقيق بعض المساواة والعدالة الاجتماعية ومن أهم هذه التعديلات:-

أ- إعفاء الجمعيات من ضريبة الدخل نظراً لدورهم المهم في مساعدة الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل في الحصول على البضائع والسلع الضرورية.

ب- إعفاء البلديات والإدارة المحلية من ضريبة الدخل عام ١٩٦٣ سواء كانت تدار للحصول على منفعة عامة أو خاصة[41].

ج- تحقيقاً للعدالة والمساواة بين المواطنين وسيادة القانون على الجميع، يتم إخضاع دخل رئيس الجمهورية في العراق لضريبة الدخل بناء على رغبته وذلك بالقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٨، وكان لذلك أثره في تحفيز المواطنين على أداء الضريبة تشجيعاً لمفهوم العدالة الاجتماعية.

د - منح المكلف سماحاً إضافياً له ولزوجته إذا كان متزوجاً عند البلوغ ولحد السن الثالثة والستين من العمر. وعلى العموم بقيت ضريبة الدخل عاجزة عن تحقيق ما تدعو إليه الأفكار والمبادئ الحديثة في تحقيق أغراضها وأهدافها الاجتماعية [42].

التنمية والموارد البشرية في العراق:

أن التغير الاقتصادي الذي شهده العراق في خمسينات القرن الماضي قد أثرت في تغير طبيعة موارده البشرية ونوعيتها وكميتها، بعد أن كان سكان العراق يفتقرون بوجه عام إلى الكفاية والتدريب على طريق الإنتاج الحديث وتعوزهم الخبرة والاختصاص والمهارة، وبعد أن كانت كمية الموارد البشرية قليلة وغير كافية لاستغلال واستثمار الموارد الطبيعية، وأصبحت بعد تأميم النفط أكثر مما كانت عليه سابقاً، بفضل عامل الزيادة الطبيعية للسكان، وبفضل

انتشار الوعي الاجتماعي والحضاري وانتشار الثقافة والتربية والتعليم بين أبناء الشعب، وبعد تحسين المستوى المعاشي للأسرة وتطوير بيئتها السكنية[43].

أن الرفاهية الاقتصادية التي شهدها العراق بعد ثورة الرابع عشر من رمضان ١٩٦٣ أثرت في طبيعة الأسرة وبيئتها، إذ نتج في رفع كفاءة السكان وتوعيتهم بطريقة لا يمكن تجاهلها بأية صورة كانت، كذلك تطورت ونمت المنزلة الاقتصادية والمادية للأسرة[44].

إذ ارتفعت قدرتها الشرائية وأخذت تستهلك أنواع من المواد الغذائية والكمالية ،وبدأت تبحث عن مجال للسكن الخاص بها بما ينسجم وتطلعاتها من حيث وسائل الراحة والطمأنينة.

التطورات الاقتصادية في مجال النفط والطاقة:

يعد النفط في العراق الشريان الرئيسي والحيوي في اقتصاد البلد وتنميته بعد اكتشاف النفط فيه وكان للشركات الاجنبية المساهمة دوراً مهماً في اكتشاف النفط، لذا فأن تلك الشركات لها السيطرة والتحكم في التصدير وبالعوائد المالية الامر الذي أصبح النفط خاضعاً الشركات الأجنبية فقامت بدورها في التحكم في الاقتصاد الوطني، ففي عام ١٩٥٢ عمدت شركات النفط على خلق وتيرة واطئة للإنتاج النفطي من أجل التضييق على المصالح الوطنية للعراق، والإبقاء عليه في حالة من التخلف والحاجة[45].

وكانت شركات النفط تخفض الإنتاج في العراق وتزيده في البلدان الأخرى، من أجل الحفاظ على النفط العراقي لها في المستقبل، الأمر الذي دفعها بأن تجعل من التطور الصناعي بسيطاً ومحدوداً لقطع الطريق أمام إمكانيات خلق نهضة اجتماعية وطنية مستندة على قاعدة قوية[46].

أن الاعتماد على الزراعة والصناعة في بناء الاقتصاد الوطني، أصبح أمر مستحيل وخصوصاً أن واقع الزراعة والصناعة قد تحول إلى عبئ فعلي، ومن هنا برز دور النفط للتعويض عن الزراعة والصناعة وسد النفقات واحتياجات الاقتصاد الوطني[47].

وقد أخذت الحكومة العراقية تطالب بانتزاع حقوقها النفطية من الشركات النفطية واستخدم أسلوب المفاوضات وأسلوب التشريع في ذلك[48] وكانت المطالب الوطنية تتحدد في جملة من الأمور:-

١- احتساب كلفة إنتاج النفط، والعناصر التي تستخرج منها لضمان حق احتساب كلفة إنتاج النفط، والعناصر التي تستخرج منها لضمان حق العراق في النفط.

٢- تعيين المدراء العراقيين في مجالس إدارة الشركات في لندن، وإشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات لضمان مصلحة العراق. تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى.

٤- ضمان استخدام القافلات العراقية في نقل النفط العراقي.

5- تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها.

6- وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط [49].

لقد انتهج الحكم الوطني في العراق آنذاك سياسة التفاوض مع شركات النفط لتحقيق هذه المطاليب، إلا أن أسلوب المفاوضات فشل في تحقيق المطاليب الوطنية بل جاء مصحوباً بتخفيض الإنتاج والأسعار من قبل الشركات، ومن هنا جاء أسلوب التشريع لتحقيق حقوق العراق النفطية، فصدر القانون رقم ٨٠ لسنة 1961[50].

لقد اضطرت الحكومة العراقية بعد المفاوضات مع الشركات النفطية التي لم تصل معها إلى نتيجة إلى اللجوء إلى التشريع لوضع حد للغبن الذي يصيب العراق فشرعت في ١٢ كانون الأول ١٩٦١، القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١[51]، الذي انتزع من شركات النفط الاحتكارية صاحبة الامتياز في العراق ٩٩,٥% من الأراضي التي كانت تسيطر عليها، وبعد دراسة مجدية من قبل الحكومة العراقية لرفع الغبن وحماية حق الشعب في نفطه وثرواته، وبطريقة عادلة، وذلك بإعادة المناطق ذات الإنتاج النفطي والتي تحتوي على احتياط نفطي يؤمن للشركات استمرار إنتاجها كما يؤمن لها النمو والتوسع في الإنتاج لفترات طويلة [52].

لقد كان إصدار قانون رقم (٨٠) حدثاً مهماً في صناعة النفط باعتباره أول عمل ناجح عمل على استرداد حق من حقوق الدول المنتجة للنفط، ويعتبر خطوة أولى في طريق إخضاع امتيازات النفط إلى متطلبات السيادة الوطنية، وكذلك سيطرة البلد على جزء كبير من مقدراته في الإنتاج [53].

لقد حاولت شركات النفط، استغلال أحدث فقرات القانون، التي تنص على تخصيص الأراضي الاحتياطية للشركات من أجل التنقيب فيها، فسارعت لاستغلال مساحات كبيرة وجديدة، التي تتوقع وجود النفط فيها، وبدأت في حفر الآبار والتنقيب فيها[54].

كما نص القانون على استرجاع كل الأراضي غير المستثمرة بما فيها حقول النفط المكتشفة، فضلاً عن ان القانون قد حدد المساحات المتبقية للشركات من الأراضي والحقول التابعة لها، فقد تبقى لشركة نفط العراق حوالي ٧٤٧,٧٥ كم2، من حقول كركوك، وجمبور،

وباي حسن، أما شركة نفط الموصل فقد بلغت المساحة المتبقية لها تقدر ٦٢٠٠٠ كم٢، وشركة نفط البصرة مساحة ١١٢٨٠٠ كم٢[55].

يتبين لنا أن الأراضي المتبقية للشركات على الرغم من ضآلة مساحتها التي لا تتجاوز ٠,٥% من مساحة العراق، لهم تضم في أعماقها كميات هائلة من الاحتياطي النفطي إذ يبلغ ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف ملايين طن، لأنها تضم حقول رئيسة[56].

إن تشريع القانون كان يحمل في طياته بشائر الاستثمار الوطني وهدفاً تسعى الحركة الوطنية تحقيقه، وأنه خلق الأساس السليم في الاستثمار المباشر حيث انتزع ٩٩,٥% من مجموع الأراضي التي كانت تحت سيطرة الشركات الاحتكارية، لذا كان لابد من إنشاء شركة نفط وطنية لاستثمار النفط، فقامت الحكومة في عام ١٩٦٢ يوضع مسودة قانون ينص على تأسيس شركة النفط الوطنية التابعة للدولة[57].

وفي ٨ شباط ١٩٦٤، قررت حكومة العراق تأسيس (شركة النفط العراقية) بموجب قانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ ، والتي أكدت على حق استثمار النفط في جميع الأراضي العراقية والمياه الإقليمية (٤) ، وقد حدد القانون أهداف الشركة منها العمل داخل العراق وخارجه في الصناعات النفطية وفي أي مرحلة من مراحلها، بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الطبيعية، فضلاً عن الانتاج والنقل والتصفية والتخزين والتوزيع[58].

لقد أنيطت بالشركة صلاحيات الاستقلالية والحرية في التأسيس شركات بمفردها كما لها الحق في التعاقد مع شركات وهيئات تقوم بأعمال لها علاقة بأغراض الشركة[59].

لقد جمد عمل الشركة وبقيت دون عمل حتى تم إصدار قانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧، الذي سمي بقانون تخصيص مناطق استثمار إلى شركة النفط الوطنية العراقية[60]، وأن أهم ما جاء في القانون حصر جميع المناطق النفطية الخارجة عن حدود القانون رقم (٨٠) بشركة النفط العراقية الوطنية، كما أعطاها الحق بتطوير النفط في جميع الأراضي العراقية بما في ذلك المياه الإقليمية[61].

لقد حاربت الشركات الاحتكارية الاستثمار الوطني المباشر، إذ أنها عدت قيام شركة النفط الوطنية مخالفاً لروح الامتيازات التي تقرر الحكومة منحها لأي شركة نفطية أخرى، وتعمل الشركات الاحتكارية على إفشال الشركة النفطية الوطنية، وعملت على تفريغ الشركة من محتواها عندما وافقت على تشكيل شركة نفط بغداد، وبعدها وافقت الحكومة التعاقد مع الشركات لتشكيل مثل هذه الشركة([62]).

يمكن القول أن الشركات الاحتكارية، التي كان لها دوراً كبيراً في اكتشاف النفط في العراق والتنقيب عنه استطاعت أن تسيطر سيطرة تامة على التحكم به، وبالواردات التي تأتي منه فأصبحت تتحكم في الدخل القومي للبلد، واستطاعت تفريغ الشركة الوطنية للنفط من محتواها التي كانت تعتبر رمزاً وطنياً للاستثمار والتي كانت تمثل إرادة الجماهير، وكانت الشركات الاحتكارية تسعى لانتشار الاستثمار الوطني، كما كان هدفها إفشال قانون رقم (٨٠) الذي كان له أهمية في السياسة النفطية، وبزيادة واردات الدخل القومي العراقي من الثروة النفطية، الذي استطاع أن يعيد ٥.٩٩% من الأراضي التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية، لاشك أن القانون كان له أهمية في تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، والتي كانت هي لها الأهمية ايضاً في رفع الدخل القومي للبلد، والتي قللت من نسبة البطالة من خلال استخدام عدد كبير من الأيدي العاملة في المصانع والمعامل والشركات، وأخذت الصناعة تستعيد عافيتها بزيادة الواردات النفطية، وكذلك القطاعات الأخرى.

ثانياً: التأميم وانعكاساته الايجابية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية[63]:

من الواضح أن كل إجراء تقدمي اقتصادي تكون له دلالات اجتماعية وأن وراء كل دافع وإجراء اجتماعي، إجراء اقتصادي مهم يتحكم ويؤثر عليه ، ولكي نفهم التأميم فهماً صحيحاً في إطار التطورات الاجتماعية الواعية يجب تحديد الخطوات الأساسية التالية:

أن التأميم هو استجابة صحيحة لدوافع اجتماعية وطنية ذات إطار شعبي عريض وأن التأميم يمثل العلاقة بين الشعب والوطن، ويؤكد منطق الملكية العامة للشعب[64].

أن التأميم في نفعه المادي يشمل جماهير الشعب، بل أنه لا يعبر عن إرادة الشعب فحسب، بل يعمل على تطمين احتياجات الجماهير الأساسية[65].

لقد تبنت الدول نظام الاشتراكية كنظام اقتصادي و اجتماعي للدولة، حيث أكد دستور ١٩٦٤ المؤقت أن الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام[66].

وكان واجب الحكومة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، لذا أصدرت مجموعة من القوانين والأنظمة الخاصة بالتأميم، وكان الهدف من صدورها توضيح سياسة الدولة الاقتصادية ورسم الحدود الواضحة بين القطاع الخاص والعام، لكي تنضج معالم النشاط الاقتصادي لتلك الفترة[67].

وكان للتأميم دوراً أساسياً في توسيع قطاع الصناعة، حيث شمل صناعة الإسمنت والسجائر وغيرها من الصناعات، إذ بموجبه تحولت تلك الصناعات إلى القطاع العام، وبموجب قانون ٩٩ لسنة ١٩٦٤ ألحق عدد كبير من الصناعات بالمؤسسة الاقتصادية، وأصبح لإجراء التأميم دوراً بارزاً في توسيع القطاع الصناعي[68].

كما أصدرت الحكومة قوانين تخص التأميم في العام ١٩٦٤ ومنها :-

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٤ ، والذي نص على إشراك العمال والموظفين في أرباح الشركات، ملزماً القانون جميع الشركات ذات القطاع العام والخاص بتخصيص ٢٥% من الأرباح المعدة للتوزيع على العمال والموظفين [69].

نص قانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٤، على إدخال العمال والموظفين في إدارة مجالس الشركات الصناعية، كما ينص على تشكيل مؤسسة ثقافية للعمال مهمتها تدريب وتثقيف العمال وفق دورات خاصة، ونص القانون على أن يكون العمال والموظفون المنتجون لمجالس الإدارة ممن اجتازوا إحدى الدورات التثقيفية.

اما قانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٤، والذي صدر من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الدخول والثروات، ولمنع تركيز الثروات في مجال واحد، فقد عمل القانون على تنظيم الشركات والمؤسسات، أوجب القانون على كل شركة فردية، أن تتحول إلى شركة إسهام مختلط[70].

وبعد أن توسع النطاق العام، كان لابد من إيجاد إدارة خاصة، لذا تم تأسيس المؤسسة الاقتصادية على وفق قانون ذي الرقم ٩٨ لسنة ١٩٦٤، والتي تعمل على تنمية الاقتصاد القومي[71].

تكونت تلك المؤسسة الاقتصادية من ثلاث مؤسسات، وهي المؤسسة العامة للصناعات، والمؤسسة العامة للتأميم، والمؤسسة العامة للتجارة، وفي العام ١٩٦٥ تم إلغاء قانون المؤسسات العامة بموجب قانون رقم (١٦٦) لسنة ١٩٦٥، وألحقت كل مؤسسة من هذه المؤسسات بوزارة مختصة بها[72]، ويعود إلغاء ذلك القانون كونه لا يتماشى مع طبيعة قانون السلطة التنفيذية، وممارسة المجلس اختصاصات واسعة الأمر الذي أدى إلى قيام السلطة إلى جانب السلطة التنفيذية مهمتها ان تتولى رسم بعض الجوانب السياسة والاقتصادية وكما أن طبيعة تكوين المجلس من أعضاء بينهم عدد من الوزراء، يرأسهم رئيس المؤسسة

الاقتصادية وهو ليس من أعضاء مجلس الوزراء، لذا صدر قانون (١٦٦) الذي نص على تأليف مجلس أعلى للمؤسسات برئاسة رئيس الوزراء يقوم برسم السياسة الاقتصادية[73].

كما صدرت عدد من القوانين المتعلقة بتعديل الضرائب وزيادة نسبها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة موارد الحكومة لتمويل القطاع العام [74].

وخلال العام ١٩٦٧ أنشئت مؤسسة الاستثمار العالمية لغرض استثمار المبالغ المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعمال والموظفين في المشاريع المشمولة بقانون توزيع الأرباح في الشركات[75].

لقد وجه النقد إلى القرارات الاشتراكية بسبب الركود والانكماش الذي أصاب الاقتصاد العراقي، وأن قوانين التأميم قد خلقت اقتصاداً حكومياً جامداً، ولم تخلق اقتصاداً اشتراكياً ناجحاً، وقد اخفقت هذه الأجهزة الفنية والإدارية في الوزارة التابعة لهذه المؤسسات، وعدم وجود أجهزة فعالة للرقابة والمتابعة الأمر الذي أدى إلى خلق تلك القرارات آثاراً سلبية على حركة النمو الاقتصادي[76].

أن التأميم أدى إلى سحب رؤوس الأموال إلى الخارج وإلى انخفاض ملحوظ في الإنتاج في تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى استيراد السلع بكميات متزايدة وفقدان الخبراء والفنيين المتمرسين الذين يستطيعون إدارة الشركات والمؤسسات المؤممة[77].

التأمين على الشركات:

كانت قوانين التأميم الصادرة عام ١٩٦٤ من أهم القوانين والإجراءات التي أثرت في التطور الداخلي في العراق، وعلى الرغم من أن هذه القوانين لم تمن ذات مصداقية لأسباب اقتصادية واجتماعية، فقد شملت المصارف وشركات التأميم، ومنها شركات الإسمنت والسجائر، ومصانع الألبسة والنسيج، وبموجب هذه القوانين اكتسب العمال منافع عدة منها حصولهم على نسبة ٢٥% من أرباح الشركات على شكل دفع نقدي، وخدمات اجتماعية وإسكان وغيرها[78].

لقد أثرت قرارات التأميم المذكورة على ميزان القوى بين القطاع العام والقطاع الخاص إذ ارتفعت الرأسمالية الحكومية في الصناعات المسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي من ٤٨٠٨ مليون دينار قبل صدور القوانين المذكورة إلى 66.8 مليون دينار، كما زاد عدد العاملين في القطاع العام من ٥٥١٤ عاملاً من مجموع ١٥١١٠ شخصاً أي بنسبة 29.2 من المجموع

الكلي، أما في قطاع التأمين أصبح القطاع العام مالكاً لجميع الرأسمالية الموظفة بعد أن كان يملك 41% وسيطر على النشاط المصرفي في البلاد[79].

لقد تميزت المدة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ بأمور مهمة منها :

اصدار قانون شركاء ووكلاء التأمين رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٠، الذي عمل على تنظيم أعمال شركات التأمين العراقية والأجنبية.

و تأسيس العديد من شركات التأمين العراقية، إذ أصبح عددها في عام ١٩٦٤ ثماني شركات بموجب قانون ٩٨ لسنة ١٩٦٤[80].

شهد العام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ تامين الشركات العراقية التي تميزت تلك الفترة بتأميم شركات التأمين العراقية وتوقف الشركات الأجنبية عن العمل، وتم إجراء الدمج بين شركات التأميم العراقية لتصبح شركة واحدة متخصصة، وأصبح يوجد شركتان للتامين في العراق هما شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين على الحياة إضافة إلى شركة إعادة شركة التأمين العراقية[81].

لقد تم إدخال أمور عديدة على الوضع التنظيمي لسوق التأمين منها تشريع قانون التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٤، وكذلك تنظيم موضوع استحصال القسط الخاص بالتأمين البحري بواسطة البنوك لحساب شركة التأمين، وكذلك العمل على تعديل قانون ضريبة الدخل التي تم بموجبها إعفاء الأقساط للتأمين على الحياة التي تدفع من قبل المكلف.

لقد حقق التأمين في العراق زيادة في الإنتاج خلال سنتي ١٩٦٤-١٩٦٥، بعد أن كان الإنتاج يميل إلى الانخفاض في السنوات السابقة، ويعود ذلك لتشريع قانون التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات رقم 205 لسنة ١٩٦٤[82].

من المناسب القول ان الإنتاج الزراعي ظل يعاني في كثير من الأحيان إلى اهمال ومخاطر كثيرة الحقت الضرر الكبير بالفلاحين اذ غالباً ما يتعرض المحصول قبل نضوجه إلى الأمطار الغزيرة والفيضانات المدمرة، أو الحريق والجفاف، الأمر الذي نتج عن تلفه، وكذلك تتعرض الماشية والحيوانات إلى المرض والموت[83].

كما كان الفلاحون يتعرضون إلى المخاطر التي تهدد حياتهم وصحتهم أكثر قياساً بسكان المدن لعدم توفر الشروط الصحية في الريف وشدة الإعياء الذي يصيبهم نتيجة العمل والجهد المتواصل في العمل الزراعي طيلة أيام السنة، الامر الذي جعل مسألة التأمين على

الحياة للفلاح ضد الأمراض أمر ضروري وبالغ الأهمية لضمان العيش له ولعائلته، وتخفيف المخاطر والخسائر التي قد يرتكبها نتيجة للإخطار التي قد يتعرض لها[84].

التأمين على الافراد:

اما موضوع التأمين على الحياة فقد تخصصت الشركة العراقية للتأمين على الحياة بأعمال التأمين على الحياة اعتباراً من مطلع عام ١٩٦٥، وتأسست تلك الشركة في ظروف وإجراءات تقتضي إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية للمجتمع العراقي، وكان من الطبيعي حصول انخفاض في حجم الإنتاج، نظراً لانتظار المدخرين وتخوفهم من اثار التغير والتقلبات التي تطرأ على الاقتصاد العراقي، وأن انشغال الشركة العراقية للتأمين على الحياة في إعادة تنظيم نفسها بعد تخصصها لكي تتكيف مع الوضع الجديد[85].

لقد حققت شركة التأمين على الحياة عام ١٩٦٦ أرباحاً جيدة أي بزيادة تقدر نسبتها ٦٠٢١% قياساً في العام ١٩٦٥ ، وأخذت تتحسن نتائج التأمين المباشر في السوق العراقية، وشهد القطاع البحري تحسننا في العام ١٩٦٦، في سنة 1996 إذ بلغت نسبة الأرباح الإجمالية (٩٧٣١٤٩) دينار[86].

بقيت اعمال التامين على الحيا ، تعاني من الاهمال، الأمر الذي تأثرت بموجبه العديد من شركات التأمين وقد خسرت مبالغ تقدر بـ (٦٦,٨٥٨) دينار عراقي آنذاك وتعود تلك الخسارة الى :

١- زيادة إنتاج الشركة زيادة كبيرة في عام ١٩٦٦ ، إذ أن الأسس الفنية لشركة التأميم تقتضي ظهور نتائج سلبية في حالة حصول زيادة كبيرة في الإنتاج.

2- ضآلة واردات الاستثمارات وعدم إمكانية توجيه الاستثمار الاحتياطي بالشكل الصحيح لتحسين الإنتاج خلال السنة.

3- تتحمل الشركة مصاريف القائم بالأعمال الأجنبية إضافة إلى المصاريف الإدارية الكبيرة التي تنفق على جهازها الإداري[87].

لقد وضعت الشركة عدة حلول من أجل التغلب على المشاكل التي لها أثر سلبي على الشركة وأن الخطة تنفذ في بداية عام ١٩٦٧:

أ- زيادة الإنتاج عن طريق تنمية الكفاءات وتطويرها لدى أجهزة الإنتاج، وبث الوعي التأميني في كافة المجالات وترسيخ مفاهيمه الاجتماعية والاقتصادية لدى المواطنين، وفتح مكاتب إنتاج في كافة المحافظات العراقية.

ب- منح دورات تدريبية لمنتسبي الشركة والاستعانة بخبراء أجانب للاستفادة من خبراتهم.
ج- تبني سياسة استثمارية تؤدي إلى زيادة ريع الأموال المستثمرة وذلك ضمن الخطة الاستثمارية العامة للشركة[88].

كانت مشاريع الاستثمار لقطاع التأمين في العراق للعام ٦٦-١٩٦٧، هي استثمارات قطاع التأمين في العراق خلال العام ١٩٦٦ (٥٨٧٤,٢٨٧) دينار، موزعة على الشركات التابعة لمؤسسة التأمين العامة، إذ بلغ حصة شركة التأمين الوطنية (٤٩.٠٦٩%) ، والشركة العراقية للتأمين على الحياة بلغ (٢١٧,٣٧) أما شركة إعادة التأمين تبلغ (32.94%) وعلى أثر ذلك باشرت شركات التأمين في وضع الدراسات واتخاذ الخطوات الكفيلة باستخدام هذه الودائع في مجالات العقار والمشاريع الصناعية[89].

في حين كانت مشاريع الاستثمار لسنة ١٩٦٧ قد تركزت نحو المشاريع العقارية، وقد اعتمدت على الأسس التي من شأنها تعزيز الحركة العمرانية في أكبر عدد ممكن من ألوية العراق، وعدم حصرها في العاصمة فقط، ومن تلك المشاريع العقارية:-
أ- المشروع العقاري في البصرة ، ويهدف إلى تشييد أبنية للمكاتب التجارية والشقق السكنية.
ب- بناء عمارة في شارع الجمهورية لتكون موقع الشركة.
ج- إنشاء عمارة لشركة التأمين الوطنية في الموصل، وكذلك إنشاء عمارة أخرى في كربلاء.
د- إنشاء عمارة للشركة العراقية للتأمين على الحياة في الكرادة [90].

لا شك أن التأمين على الحياة والتأمين على الشركات ضروري ومهم ويشمل اثرا ايجابياً على أفراد المجتمع العراقي، ونرى ذلك من خلال تأسيس شركات التأمين، وقد أصبح الشخص بمقدوره أن يأمن على حياته وشركته من خلال تلك الشركات المتواجدة في أنحاء العراق، وأخذ تلك الشركات تعمل على زيادة واردتها من خلال الاستثمار والإنتاج، لكي تستطيع زيادة الأرباح إلى أكبر عدد من فئات المجتمع ، ولغرض تسليفها ومنحها على شكل أقساط لدى المواطنين الذين يحتاجون لها ، وللأشخاص الذين يقع الضرر عليهم من خلال الكوارث والحرائق والأمراض والحوادث السيارات وغيرها، وأن تلك العملية ما هي إلا تخفيف عن كاهل المواطن الذي يقع عليه الضرر ومساعدته للتغلب على المحنة التي تلحق به من أجل النهوض بواقع المجتمع العراقي ومساعدته.

الخاتمة

اتسمت الحياة الاجتماعية في العراق للمدة ١٩٦٣- ١٩٦٨ بالتطورات المهمة في تحسين الواقع الاجتماعي العراقي، وكذلك الاهتمام بإكمال المشاريع التي خطط لها في العهد الجمهوري الأول، لأن تلك المدة تعد مكملة للتي سبقتها، وقد عملت الحكومات على تقديم الخدمات الاجتماعية في المدن والأرياف والقرى، وإن لم تتحقق الكثير من المنجزات ولم تكن بمستوى الطموح بسبب الثغرات السياسية، إذ شهدت الفترة ١٩٦٣-١٩٦٨ نوعين من الحكم الرئاسي الحكم العارفي الأول والثاني، وكذلك نظام تشكيل الوزارة، فقد شهدت تلك الفترة تشكيل تسعة وزارات الامر الذي عرقل عملية النهوض بالواقع الاجتماعي. إلا أنه يمكن القول أن هناك منجزات في مجال التربية والتعليم، حيث توسعت المدارس في القرى والأرياف، محاولة الحد من الأساليب التقليدية والروتينية ومعالجة بعض المشاكل المعقدة، التي كان يعاني منها التعليم، وأخذ المسؤولون في ذلك العهد على نشر الثقافة بشكل واسع وفتح القبول في الجامعات والمعاهد والتعليم العالي والعمل على توسيع الجامعات في بغداد والمحافظات تماشياً مع التطور الحديث والمعاصر، أما في المجال الصحي، فقد عمل المسؤولون على تخليص المجتمع من الأمراض والأوبئة التي كانت منتشرة في تلك الفترة، ببناء المستشفيات والمستوصفات التي توسعت لتشمل المحافظات العراقية المختلفة وإنشاء العيادات الشعبية في المدن والقرى والأرياف والاهتمام بالصحة الريفية وصحة الطلاب وتوفير العلاجات الوقائية لجميع المواطنين. أما في مجال السكن، فقد عملت الحكومة على إيجاد الحلول لأزمة السكن، وزعت الدولة الدور والأراضي على المواطنين للاستفادة منها في بناء دور لهم بمساعدة الدول.

الهوامش:

(1) منشورات دار الثورة، التطور الاقتصادي في العراق، ط1، طبعة دار الثورة، بغداد، 1974،ص53.

(2) العراق في الموسوعة البريطانية، ترجمة محمد جاسم محمد، بغداد، 2008، ص39.

(3) المصدر نفسه، ص40.

(4) المصدر نفسه، ص41.

(5)وزارة التخطيط تقرير الدخل القومي في العراق للفترة (1962-1968)، دائرة الاحصاء المركزي، بغداد، 1968، ص2-9.

(6) صبحي زيرا السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص30.

(7) مركز العراق للبحوث، تنمية و اعادة بناء الاقتصاد العراقي، أوتر أوزلو، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد 2003، ص30.

(8) كي ام لانكي، العراق بعض جوانب المشهد الاقتصادي العراقي، أوتر اوزلو، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2003، ص30.

(9) احمد كامل احمد، التخطيط الاجتماعي، القاهرة، 1970، ص48.

(10) يوسف الصائغ، اقتصاديات العالم العربي والتنمية منذ عام 1945، المؤسسة العربية للنشر، مصر، ص99-100

(11) كاظم حبيب، دراسات في التخطيط الاقتصادي، بيروت، 1974، ص223.

(12) غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1958-1968، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية للبنات جامعة بغداد، 2005، ص170.

(13) احمد كامل احمد، المصدر السابق، ص264.

(14) الوقاع العراقية، العدد 592 في تشرين الاول لسنة 1961، ص58.

(15) منشورات الثورة، المصدر السابق، ص53.

(16) محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص253.

(17) صفاء الحافظ، القطاع العام و افاق التطور الاشتراكي في العراق، ص123.

(18)فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة، بيروت، 1977، ص101.

(19) سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث، ص104-106.

(20) وزارة التخطيط نشرة وزارة التخطيط لعام 1961، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962.

(21) عبدالرزاق الربيعي، رؤوس الاموال الاجنبية، مجلة الاقتصادي، العدد الاول لسنة ايلول 1963، ص53.

(22) غصون مزهر، المصدر السابق، ص176.

(23) جواد هاشم واخرون، تقييم النمو الاقتصادي، ص74.

(24) الوقائع العراقية، العدد 1135، في 1تموز 1965.

(25) منشورات الثورة، المصدر السابق، ص54.

(26) منشورات الثورة، المصدر نفسه، ص55.

(27) مجلة المصور، العدد (2166) في 22 نيسان 1996، ص29.

(28) منشورات الثورة، المصدر السابق، ص55.

(29) جلال عبدالرزاق المهدي، المصدر السابق، ص237-238.

(30) منشورات دار الثورة، المصدر السابق،ص45.

(31) وزارة التخطيط، المذكرة التفسيرية، الاطار العام للخطة الاقتصادية للسنوات 1965-1969، ص6-7.

(32) عباس النصراوي، اقتصاد العراق، 1964، المصدر السابق، ص50.

(33) يحيى غني النجار، دراسة في التخطيط الاقتصادي، مع اشارة خاصة لتجربة العراق، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1978، ص107-108.

(34) وزارة التخطيط، قسم الخطة الاقتصادية 1965-1969، ص40-43.

(35) يوسف الصائغ، المصدر السابق، ص108-110.

(36) دليلة عارف، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، بيروت، دار الطليعة، 1972، ص34.

(37) دليلة عارف، المصدر السابق، ص45.

(38) سفيان لطيف علي، تشريع ضريبة الدخل وتطوره في العراق 1927-2000، بحث مقدم الى معهد الدراسات القومية و الاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، 2003، ص73.

(39) سفيان لطيف، المصدر نفسه، ص74.

(40) سفيان لطيف، المصدر نفسه، ص74.

(41) سفيان لطيف، المصدر السابق، ص74.

(42) سفيان لطيف، المصدر نفسه، ص74.

(43) احسان محمد الحسن، التصنيع في العراق وتغير المجتمع، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراق، دار الرشيد للنشر، 1981، ص80.

(44) احسان محمد الحسن، المصدر السابق، ص81.

(45) عزيز السيد جاسم، تأميم النفط ومستلزمات الانتصار في الثورة الوطنية الديمقراطية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 1972، ص11.

(46) عزيز السيد سالم، المصدر نفسه، ص12.

(47)عزيز السيد سالم، المصدر نفسه، ص13.

(48) محمد سلمان حسن، نحو تامين النفط العراقي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1967، ص83.

(49) للمزيد ينظر: عبدالوهاب سلوم، قضية البترول العراقي، (ب.ت)، ص56.

(50) عبدالوهاب سلوم، المصدر نفسه، ص89.

(51) الوقائع العراقية، العدد 616 في 12/ 12/ 1961.

(52) وزارة النفط، وثائق امتيازات النفط في العراق، الجزء الثالث، ص32-40.

(53) وزارة النفط، التاميم الاجراء الاكثر ثورية واصالة في تحرير الثروة النفطية وتحقيق اهداف الشعوب ومصالحها القومية، بغداد، (ب.ت)، ص11.

(54) عبدالمجيد شهاب احمد، اهمية النفط في الاقتصاد العراقي في الفترة 1952-1972، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975، ص32-40.

(55) مجلة النفط، العدد 11، في تشرين الثاني 1962، ص8-30.

(56) محمود محمد حبيب، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديث، بصرة، 1969، ص221.

(57) سعيد عبود السامرائي، التطورات الاقتصادية في العراق، النجف الاشرف، 1977، ص35.

(58) شركة النفط الوطنية، الاستعراض السنوي، 1973 لشركة النفط الوطنية، بغداد، 1974، ص5.

(59) مجلة النفط، العدد 3 ، اذار 1964، ص6-8.

(60) حسين عبدالله، اقتصاديات النفط، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص250؛ مجلة النفط، العدد 9 في ايلول 1964، ص6.

(61) د. عرفان سلوم، الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية، دمشق، 1987، ص186-187.

(62) مجلة النفط، العدد 10 في تشرين الاول 1965، ص27؛ مجلة دراسات عربية، قضية النفط في العراق، دراسة في التاريخ والاستراتيجية والنتائج، العدد 8 في حزيران 1967، ص119.

(63) التأميم: هو تحويل الملكة الخاصة الى الملكية العامة، وبمعنى نقل ملكية وسائل الانتاج والتبادل من ملكية خاصة الى الملكة العامة، ولابد ان يكون التاميم علاقة وثيقة بالقطاع العام. للمزيد ينظر: قسطنطين كاتزار، نظرية التاميم، ترجمة عباس الصراف، مطبعة العاني، بغداد، 1972، ص62.

(64) عزيز السيد جاسم، المصدر السابق، ص71.

(65) عزيز السيد جاسم، المصدر نفسه، ص72.

(66) التحول الاشتراكي بعد ثورة 8شباط 1963، نشرة تصدرها دائرة العلاقات العامة في ديوان المؤسسة الاقتصادية العدد 1 لسنة 1965، ص5.

(67) الوقائع العراقية، العدد 975 في 14 تموز 1964.

(68) جواد هاشم واخرون، المصدر السابق، ج2، ص357.

(69) الوقائع العراقية، العدد 975 في 14 تموز 1964، القانون يبين كيفية توزيع النسب.

(70) المصدر السابق، ص52.

(71) الوقائع العراقية، العدد 1200 في كانون الاول 1965.

(72) عبدالوهاب حميد رشيد، تقييم نتائج تاميم الصناعات التحويلية في العراق 1962-1972، مطبعة العربي الحديثة، النجف، 1976، ص68.

(73) عبدالوهاب حميد رشيد، المصدر نفسه، ص69.

(74) الوقائع العراقية، العدد 996 في ايلول 1964.

(75) عبدالوهاب حميد رشيد، المصدر السابق، ص69-70.

(76) جميل هاشم الكاظمي، حقيقة الاوضاع المالية والنقدية في العراق، مطبعة اسعد، بغداد، 1967، ص6-7.

(77) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص315.

(78) خير الدين حسيب، نتائج تطبيق الاشتراكية في السنة الاولى، بغداد، (د.ت)، ص3-5؛ الوقائع العراقية، العدد 975 في 14 تموز 1964، ص536.

(79) صفاء الحافظ، القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق، ص94؛ منشورات الثورة، المصدر السابق، ص50.

(80) الجمهورية العراقية، وزارة الاقتصاد، المؤسسة العامة للتامين، التقرير السنوي لسنة 1966، ص3.

(81) خير الدين حسيب، المصدر السابق، ص14-18.

(82) الجمهورية العراقية، المصدر السابق، ص4.

(83) عبدالواحد كرم، دراسة في الاصلاح الزراعي، مطبعة الاداب، النجف، 1972، ص158.

(84) عبدالواحد كرم، المصدر نفسه، ص159.

(85) الجمهورية العراقية، المصدر السابق، ص21.

(86) الجمهورية العراقية، المصدر السابق، ص21

(87) التقرير السنوي، عن المؤسسة العامة للتأمين لسنة 1966، المصدر السابق، ص25.

(88) المصدر نفسه، ص26.

(89)التقرير السنوي، عن المؤسسة العامة للتأمين لسنة 1966، المصدر السابق، ص29.

(90)التقرير السنوي، عن المؤسسة العامة للتأمين لسنة 1966، المصدر السابق، ص 29-30.

المصادر

1- احسان محمد الحسن، التصنيع في العراق وتغير المجتمع، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراق، دار الرشيد للنشر، 1981.

2- احمد كامل احمد، التخطيط الاجتماعي، القاهرة، 1970، ص48.

3- التحول الاشتراكي بعد ثورة 8شباط 1963، نشرة تصدرها دائرة العلاقات العامة في ديوان المؤسسة الاقتصادية العدد 1 لسنة 1965.

4- جلال عبدالرزاق المهدي، المصدر السابق، ص237-238.

5- الجمهورية العراقية، وزارة الاقتصاد، المؤسسة العامة للتامين، التقرير السنوي لسنة 1966.

6- جميل هاشم الكاظمي، حقيقة الاوضاع المالية والنقدية في العراق، مطبعة اسعد، بغداد، 1967.

7- جواد هاشم واخرون، تقييم النمو الاقتصادي.

8- خير الدين حسيب، نتائج تطبيق الاشتراكية في السنة الاولى، بغداد، (د.ت).

9- د. عرفان سلوم، الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية، دمشق، 1987، ص186-187.

10- دليلة عارف، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، بيروت، دار الطليعة، 1972.

12- سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث.

13- سعيد عبود السامرائي، التطورات الاقتصادية في العراق، النجف الاشرف، 1977.

14- سفيان لطيف علي، تشريع ضريبة الدخل وتطوره في العراق 1927-2000، بحث مقدم الى معهد الدراسات القومية و الاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، 2003.

15- شركة النفط الوطنية، الاستعراض السنوي، 1973 لشركة النفط الوطنية، بغداد، 1974.

16- صبحي زيرا السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، 1974.

17- صفاء الحافظ، القطاع العام و افاق التطور الاشتراكي في العراق.

18- عباس النصراوي، اقتصاد العراق، 1964.

19- عبدالرزاق الربيعي، رؤوس الاموال الاجنبية، مجلة الاقتصادي، العدد الاول لسنة ايلول 1963.

20- عبدالمجيد شهاب احمد، اهمية النفط في الاقتصاد العراقي في الفترة 1952-1972، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.

21- عبدالواحد كرم، دراسة في الاصلاح الزراعي، مطبعة الآداب، النجف، 1972.

22- عبدالوهاب حميد رشيد، تقييم نتائج تأميم الصناعات التحويلية في العراق 1962-1972، مطبعة العربي الحديثة، النجف، 1976.

23- عبدالوهاب سلوم، قضية البترول العراقي، (د.ت).

24- العراق في الموسوعة البريطانية، ترجمة محمد جاسم محمد، بغداد، 2008.

25- عزيز السيد جاسم، تأميم النفط ومستلزمات الانتصار في الثورة الوطنية الديمقراطية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 1972.

26- غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1958-1968، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية للبنات جامعة بغداد، 2005.

27- فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة، بيروت، 1977.

28- قسطنطين كاتزار، نظرية التاميم، ترجمة عباس الصراف، مطبعة العاني، بغداد، 1972.

29- كاظم حبيب، دراسات في التخطيط الاقتصادي، بيروت، 1974.

30- كي ام لانكي، العراق بعض جوانب المشهد الاقتصادي العراقي، أوتر اوزلو، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2003.

31- مجلة المصور، العدد (2166) في 22 نيسان 1996.

32- مجلة النفط، العدد 3 ، اذار 1964.

33- مجلة دراسات عربية، قضية النفط في العراق، دراسة في التاريخ والاستراتيجية والنتائج، العدد 8 في حزيران 1967.

34- مجيد خدوري، العراق الجمهوري.

35- محمد سلمان حسن، نحو تامين النفط العراقي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1967.

36- محمود محمد حبيب، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديث، بصرة، 1969.

37- مركز العراق للبحوث، تنمية و اعادة بناء الاقتصاد العراقي، أوتر أوزلو، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد 2003.

38- منشورات دار الثورة، التطور الاقتصادي في العراق، ط1، طبعة دار الثورة، بغداد، 1974.

39- وزارة التخطيط تقرير الدخل القومي في العراق للفترة (1962-1968)، دائرة الاحصاء المركزي، بغداد، 1968.

40- وزارة التخطيط نشرة وزارة التخطيط لعام 1961، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962.

41- وزارة التخطيط، المذكرة التفسيرية، الاطار العام للخطة الاقتصادية للسنوات 1965-1969.

42- وزارة التخطيط، قسم الخطة الاقتصادية 1965-1969.

43- وزارة النفط، وثائق امتيازات النفط في العراق، الجزء الثالث.

44- الوقاع العراقية، العدد 592 في تشرين الاول لسنة 1961.

45- يحيى غني النجار، دراسة في التخطيط الاقتصادي، مع اشارة خاصة لتجربة العراق، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1978.

46- يوسف الصائغ، اقتصاديات العالم العربي والتنمية منذ عام 1945، المؤسسة العربية للنشر، مصر.

Economic development and its social effects in Iraq for the period (1963-1968)

Iyad Jassim Muhammad
First Karkh Education - Ministry of Education
Educational supervision department

Keywords: development, economy, Iraq.

Summary:

There is no doubt that successful economic policies in achieving high growth rates and achieving economic and human development are those that deal consciously and soundly with objective economic laws and their movement and action when drawing up economic and social policies on the one hand, and take into account the possibilities of development, economic growth and the needs of society on the other hand. As any defect in the understanding of these economic laws or ignoring their action and ignoring the components and needs of the country leads to a disruption of the entire economic process (production, distribution, exchange and consumption) and in turn leads to the emergence of negative phenomena in a successive series of economic indicators that, when they continue and are not addressed, lead to the emergence of an economic crisis And social and then political in the country.